الثورة
www.althawranews.net
الأحد 8جمادى الأولى 1435هـ 9 مارس2014م العدد 18007
Sunday : 8 Jumada Alawla 1435 - 9 Marsh 2014 - Issue No. 18007

الفقراء ضحية السلع المنتهية

تحقيق / أمين الجرموزي

نظم قانون التجارة الداخلية رقم 5 لسنة 2007م وقانون حماية المستهلك رقم 46 لسنة 2008م جميع الامور التي تتعلق بحماية المستهلك في جميع متطلبات معيشته من الغش التجاري ومن السلع التالفة والمنتهية الصلاحية والمخالفة للمواصفات وأيضا الإعلانات الوهمية والمظللة في المحلات التجارية والسوبر ماركت , ولكن الواقع يرصد خلاف ذلك فالأسواق الشعبية تعج بالسلع والمنتجات التالفة والمنتهية وفي انتشار مستمر دون رقيب أو حسيب مع توافد من قبل المواطنين لشرائها نظرا لانخفاض التكلفة وبأسعار مغرية تجذب المواطن البسيط الذي لاحول له ولا قوة يقع الفريسة الدسمة لتلك السلع والمنتجات , يدفع فاتورتها الباهظة الثمن لاحقا بعد أن تصيبه أعراض التسمم الغذائي نتيجة تناول تلك المنتجات .

انتشار خطير

يعتبر بيع السلع المغشوشة والمقلدة ظاهرة كبيرة وخطيرة انتشرت منذ فترة طويلة وتتزايد بشكل كبير جدا في الأسواق الشعبية , هذا ما أكد عليه رئيس جمعية حماية المستهلك فضل منصور معللا ذلك بضعف دور الحكومة ومحدودية في الرقابة على الاسواق وعدم وضع مواصفات وضوابط معينة للمنتجات والسلع المستوردة إلى داخل البلاد ووضع حد لدخولها بالتهريب.

ويضيف أن الجمعية بدورها تقوم بزيارات ميدانية للأسواق لمعرفة القضايا المتعلقة بالسلع والمنتجات وتتلقى شكاوي المستهلكين فيما يتعلق بالسلع المغشوشة والمقلدة والمنتهية الصلاحية ومن ثم الابلاغ والتواصل مع الجهات المعنية كوزارة الصناعة والتجارة وصحة البيئة على اعتبار أن هاتين الجهتين المخولة أساسا بتنفيذ قانون التجارة الداخلية والذي يتضمن الرقابة على الاغذية وكل ما يعرض ويباع في الاسواق وأيضا قانون الاغذية المناط بصحة البيئة.

وأفاد أنه توجد لجنة عليا تنسيقية لحماية المستهلك تضم جميع الجهات المعنية بهذا الشأن الخاصة والحكومية ولكنها غائبة عن الواقع منذ 2011م نظرا لعدم معرفة المسؤلين بأهمية هذه اللجنة ,وطالب بتفعيل دور هذه اللجنة كون الأسواق اليمنية أمتلئت بالسلع المغشوشة والمقلدة في ظل تدني جودة الخدمات المقدمة للمستهلك وتدني دور الأجهزة الرقابية المعنية بحماية المستهلك .

إقبال متفاوت

يقول رزق السنة صاحب بسطة لبيع المواد الغذائية : أنه يقوم بشراء المواد الغذائية من التجار بمختلف أنواعها بأسعار منخفضة عن السعر الحقيقي لها ,وان هذه السلع لم تنتهي صلاحيتها بعد ,حيث ان اقل صلاحية السلعة _ حسب قوله _هي التي لم يتبقى لها سوى ثلاثة أشهر عند شرائها ,مما يضطر التجار إلى بيعها وتصريفها قبل انتهاء تاريخ الصلاحية خوفا من تلفها , ويقوم ببيع السلع التي أشتراها من التجار إلى أن يتبقى لها أسبوع على انتهائها فيقوم بالتخلص منها .

ويضيف أن الاقبال من قبل المواطنين يكون بشكل متفاوت من وقت لآخر ويزداد في آخر الشهر عندما يستلم المواطنون مرتباتهم ,مشيرا إلى أن هذه السلع لا تشكل ضرر على الناس ولم يسبق أن اشتكى أحد من المواطنين .

وأفاد أن أشخاص من وزارة الصحة يأتون كل أسبوع لتفتيش السلع في السوق دون عمل أي شيء فقط يشهرون بطائقهم على أنهم من وزارة الصحة ويقومون بالتفتيش السطحي - حسب قوله - ثم يغادرون .

وكلاء فاسدون

ويتحدث أحمد علي _صاحب بسطة للمواد الغذائية بالقول: هناك وكلاء يشترون البضائع الشبه منتهية التي لم يتبقى لانتهائها سوى بضعه أشهر من المحلات التجارية والسوبر ماركت بتخفيض عن السعر الحقيقي للمواد الغذائية ثم يقومون ببيعها لأصحاب البسطات في الاسواق. وأشار إلى انه يشتري من هؤلاء الوكلاء عدت أصناف من المواد الغذائية مقابل دفع نصف سعر الكمية على أن يدفع الباقي بعد بيع جميع الأصناف , ويعلل ذلك لأنه قد تكون بعض المواد الغذائية انتهت صلاحيتها ولم تباع وعندها يقوم بإرجاعها للوكيل بحسب اتفاق مسبق معه .

وأوضح أن هناك اقبال متوسط على شراء هذه المواد الغذائية نظرا لانخفاض تكلفتها , وتعتبر أقل منتج صلاحية للبيع الذي لم يتبقى له سوى 7 أو10 أيام على انتهائها حسب التاريخ المبين على المنتج .

ضعف رقابي

وبحسب مكتب الصناعه والتجارة بالأمانة فأنه تم ضبط 1265 مخالفة خلال العام الماضي منها 72 ضبط مواد غذائية منتهية ومهربة و 51 مخالفة سوء تخزين وعدم توفر شروط الخزن والمخازن وعدم الحصول على تراخيص , و83 مخالفة تداول سلع استهلاكية وغذائية مغشوشة ومخالفة للمواصفات ,و29 مخالفة تداول مواد غذائية مشكوك في صلاحيتها والتلاعب في تاريخ الصلاحية .

وأوضح علي الحاج - مدير أدارة الاسواق وحماية المستهلك بمكتب الصناعه والتجارة بالأمانة - أن سبب انتشار مثل هذه المواد الغذائية المنتهية والمهربة والتالفة يعود إلى الوضع الأمني المتردي للبلاد وضعف الرقابة على المنافذ البحرية والبرية إلى جانب سوء التخزين لدى بعض التجار للمواد الغذائية .

وأكد الحاج أن أدارة المكتب تقوم بحملات ميدانية يومية وأسبوعيه على مستوى كل المديريات وأيضا دورية كل 3 أشهر بالاشتراك مع المجالس المحلية والغرفة التجارية للتفتيش والرقابة على الاسواق , إلى جانب العمل الرقابي لفروع المكتب في جميع مديريات أمانه العاصمة .

حمى التيفود

ويؤدي تناول الأطعمة الفاسدة والمنتهية الصلاحية إلى تسمم غذائي ينتج عنه الأعراض الاولية وهي الغثيان والمغص والإسهال الحاد التي بدورها تؤدي إلى الإصابة بحمى التيفود , وقد أكد ذلك الدكتور صالح المسوري - دكتور باطنية وصاحب عيادة وأشار إلى أنه أذا لم يتم إسعاف المريض على الفور فقد يؤدي ذلك إلى مضاعفات في الحالة وقد يؤدي إلى الوفاة .

وأوضح أن الضحية في الأول والأخير هو المواطن كونه لا يعلم بمخاطر تناول مثل هذه السلع والمنتجات وينجذب ورائها نظرا لانخفاض أسعارها , ويدعو المسوري الجهات المعنية أن تفرض رقابة صارمة على الأسواق بما فيها الشعبية التي يكثر فيها بيع السلع المنتهية والتالفة وأن تكون هناك ضوابط للبيع في مثل هذه الأسواق للحد من انتشارها .

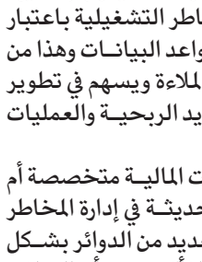

رأي اقتصادي

د.أحمد إسماعيل البواب

التحديات والمعوقات

بعد ظهور عدد من العمليات والفضائح في القطاع المالي والمصرفي في بلادنا ومعظم بلدان العالم والتي كبدته خسائر طائلة أدت إلى إفلاس البعض منها إفلاساً كاملاً.

فإن العولمة والانفتاح والتكتل في مجال الصناعة المصرفية والاتساع الكبير في نطاق أعمالها أدى إلى ظهور أنواع متطورة من المخاطر في سير أعمالها اليومية والتي لم تكن موجودة من سابق، وبالنظر إلى قياس مخاطر التشغيل فقد سمحت اتفاقيات بازل للمصارف والمؤسسات المالية كافة باتباع الطرق والأساليب التي تجدها الأنسب للاحتساب وفق طبيعة عملياتها ووضع الاستراتيجيات الواضحة من قبل مجالس إداراتها وإداراتها العليا والحفاظ على القيم المؤسساتية.

ومع مرور الزمن أثبتت المصارف والمؤسسات المالية أنه ليس من الصعب عليها الالتزام باتفاقيات بازل لا سيما وأن رسملتها تعتبر الأعلى وتتجاوز معدل رأس المال إلى الموجودات مما يبين أن القطاع المصرفي هو في وضع مريح بالنسبة لتطبيق معدل الملاءة على المخاطر التشغيلية وأن التحدي الأكبر يكمن في كيفية الانتقال إلى المفاهيم المتجددة في إدارة المخاطر والتي تعتمد على القياس وتوفير المعلومات والأرقام الإحصائية، فالتخطيط طويل الأجل لا يزال لدى معظمها محدوداً ومستوى الشفافية والإفصاح ضعيفاً، ومن هنا يتوجب عليها الالتزام بالمعايير الدولية لاحتساب المخاطر التشغيلية باعتبار ذلك مدخلاً أساسياً لتعزيز أهمية قواعد البيانات وهذا من شأنه أن يساعدها في احتساب معدل الملاءة ويسهم في تطوير منهجية اتخاذ قرارات الإقراض وتحديد الربحية والعمليات حسب درجة المخاطرة.

كما يتحتم على المصارف والمؤسسات المالية متخصصة أم تجارية أم إسلامية إدخال المفاهيم الحديثة في إدارة المخاطر والتي تؤدي إلى تغيير طبيعة عمل العديد من الدوائر بشكل جذري وبالأخص دائرة التدقيق والتأكد من أن الدوائر الرقابية الذاتية المختلفة تقوم بواجباتها في جميع أنشطتها وعدم مخالفتها السياسات والإجراءات المعتمدة وينبغي تغيير الثقافة الداخلية بالمصارف والمؤسسات المالية ليصبح الموظفون أكثر إدراكاً للمخاطر التي تواجهها مصارفهم ومؤسساتهم المالية ويتحملوا مسؤولية أعمالهم بصورة مباشرة وأكثر شمولية.

الجفاف يضرب "الهلال الخصيب" ويتلاعب بأسعار الغذاء

عمان/

يقول خبراء بالأمم المتحدة ومتخصصون في علم المناخ إن أجف شتاء تشهده منطقة الشرق الأوسط في بضعة عقود ربما ينذر بارتفاع أسعار الغذاء العالمية مع نفاد المحاصيل المحلية وتأزم سبل العيش للمزارعين.

وبدرجات متفاوتة أصاب الجفاف نحو ثلثي الأرض الصالحة للزراعة والمحدودة أصلا في سوريا ولبنان والأردن والأراضي الفلسطينية والعراق.

وتسمى هذه المنطقة في الأدبيات الجغرافية بـ"الهلال الخصيب"، في اشارة الى ازدهارها الزراعي تبعا لأنظمة مناخية وتجمعات ريفية مناسبة.

قال محمد حسين المتخصص في الاقتصاد البيئي بمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (فاو): "إذا نظرنا إلى المئة سنة الماضية فلا أعتقد أننا سنجد خمسة أعوام متتالية شهدت مثل هذا الجفاف."

وأضر الجفاف بالفعل بمحاصيل الحبوب في مناطق في سوريا وبدرجة أقل العراق. وبعض الدول المتضررة من الجفاف هي بالفعل من كبار مشتري الحبوب من الأسواق العالمية.

وقال ناقد خميس خبير البذور والاستشاري بالفاو: "عندما تجد الجهات المسؤولة عن استيراد السلع الغذائية الأساسية نقصا في الإنتاج ستتجه إلى الأسواق الخارجية حيث سيدفع الطلب الزائد بلا شك أسعار الغذاء العالمية للارتفاع."

ويظهر مؤشر المطر أن المنطقة لم تشهد نقصا في مياه الأمطار على هذا النحو منذ عام 1970م على الأقل.

وقال حسين إن هذا جزء من النتائج الأولية لدراسة فنية مشتركة عن إدارة مخاطر الجفاف أجرتها عدة وكالات تابعة للأمم المتحدة منها الفاو وبرنامج التنمية ومنظمة التربية والعلوم والثقافة (يونسكو) ومن المقرر نشرها هذا الشهر.

وقال خبراء في علم المناخ ومسؤولون: إن السلطات المسؤولة عن المياه والزراعة إضافة إلى وكالات الأمم المتحدة المتخصصة بدأت إعداد خطط للإعلان رسميا عن حالة جفاف في الشرق الأوسط تمتد حتى المغرب وجنوبا حتى اليمن.

وقال محمد الخولي خبير الموارد الطبيعية في مؤسسة بلانينك الاستشارية الدولية المتخصصة في الدراسات الجيولوجية بمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا إن الجفاف يزداد حدة في أجزاء من شرق البحر المتوسط والعراق في حين يضرب بقوة سوريا مجددا بعد بضع موجات جفاف في العقود الأخيرة.

وفي الأردن -وهو واحد من عشر دول تواجه أسوأ نقص للمياه في العالم- قال وزير المياه والري حازم الناصر: إن هذه أسوأ مستويات لسقوط الامطار منذ بدء عملية التسجيل قبل 60 عاما.

ويقول مسؤولون إنه حتى بعد العاصفة الثلجية القوية المفاجئة التي اجتاحت المنطقة في منتصف ديسمبر كانت سدود المملكة ممتلئة بنسبة 42 % فقط انخفاضا من 80 % العام الماضي.

وفي لبنان حيث جرد التغير المناخي منحدرات الجبال من الثلوج المطلوبة لإعادة ملء آبار المياه الجوفية قال فادي أسمر استشاري الأنظمة البيئية الذي يعمل مع وكالات تابعة للأمم المتحدة: إن معدل سقوط المطر "أقل كثيرا من المتوسط".

وأضاف قائلا: إن الضغط على موارد المياه بسبب الإسراف في الاستخدام زاد مع وجود ما يقرب من مليون لاجئ مسجل منذ بدء الصراع في سوريا عام 2011.

وفي العراق وسوريا -حيث أغلب الأراضي لا تصلح للزراعة- سيزيد الصراعات الاهلية وعدم توافر منشآت كافية لتخزين المياه من الصعوبات التي تواجهها المجتمعات الريفية المعتمدة على زراعة المحاصيل وتربية الماشية.

وتظهر الدراسات الميدانية المستندة إلى الأمم المتحدة أن ما يزيد على 30 % من الأسر في العراق وسوريا وبدرجة أقل في الأراضي الفلسطينية والأردن مرتبطة بالزراعة.

وقال حسين: "إنتاج المحاصيل آخذ في الانخفاض بسبب الجفاف. لذا نلمس الآن تأثرا في حياة الكثيرين في هذه الاقتصادات الزراعية الرعوية."

وفي العراق الذي كان يتباهى يوما بامتلاك أكبر مساحات من الأراضي الخصبة في المنطقة.. لم تمض سوى ثلاث سنوات فقط على انتهاء آخر دورة جفاف كبرى والتي أثرت على أكثر من 73 % من البلاد.

وتشير مقتطفات من دراسة تشرف عليها الأمم المتحدة ومن المنتظر نشر نتائجها قريبا إلى أن الجفاف في العراق سيستمر وستزيد شدته في الفترة من 2017م إلى 2026م مما يزيد من اعتماد واحد من أكبر مستوردي الحبوب في العالم على واردات الغذاء الأجنبية.

وتقول المقتطفات أن تركيا -التي تنبع منها معظم موارد العراق وسوريا من المياه- خفضت كمية المياه المتدفقة إلى نهري دجلة والفرات من خلال إقامة سدود لتلبية حاجاتها المحلية المتزايدة من الماء.

يقول خبراء في الزراعة بسوريا: إن ضعف الأمطار في البلاد أثر بالفعل على إنتاج القمح المتوقع في 2014 بالمناطق الرئيسية المعتمدة على الأمطار في شمال شرق البلاد والمفترض أن تكون جاهزة للحصاد في يونيو ويوليو.

ويشير الخبراء إلى أنه حتى إذا هطلت أمطار وفيرة في مارس فإن ذلك لن ينقذ محصول الحبوب المعتمد على المطر والذي أهب الزراع أنفسهم بالفعل على استخدامه علفا للماشية.

وقال أسمر: "حينما يتأخر المطر يذبل محصول الحبوب في النهاية."

ومن المتوقع أن يزداد تقلص إنتاج المحاصيل في ذلك البلد الذي كان يتباهى ذات يوم بوفرة محصول القمح.

ويعتمد إنتاج القمح في سوريا الآن على المناطق المروية بمياه نهر الفرات والمياه الجوفية والتي كانت لا تمثل قبل 2011م أكثر من 40 في % من إجمالي الإنتاج السنوي.

تمويل 16 مشروعاً صغيراً بعدن

عدن/ سبأ

مول فرع صندوق تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة بعدن خلال شهر فبراير المنصرم / 16/ مشروعا صغيرا مدرا للدخل بتكلفة بلغت / 22/ مليوناً و/ 415/ ألف ريال.

وأفاد مدير فرع الصندوق بعدن عدنان علي محمد حفيظ لوكالة الأنباء اليمنية /سبأ/بأن المشاريع الممولة المذكورة وفرت / 80/ فرصة عمل كان نصيب النساء منها / 6/ مشاريع وبتكلفة مليونين و470 ألف ريال.

وأشار إلى أن تلك المشاريع تمثلت في فتح محال لمزاولة مهن صيانة الجوالات وحياكة المعاوز وتصميم الملابس النسائية والرجالية إلى جانب أنشطة فنية وتطبيقية لفئات الشباب في مجال الكمبيوتر وصيانته وفتح مقاهٍ للإنترنت .